الرؤساء العرب في مؤتمر القمة العربي» (**المصدر نفسه**، ١٨/١٠/١٩٨١)، مرجئاً، بهذا، إعلان الموقف الفلسطيني إلى ما بعد القمة، وملمحاً، في الوقت نفسه، إلى احتمال قيام القمة بإدخال تعديلات على المشروع السعودي بعد مناقشته؛ حيث يعتقد رئيس اللجنة التنفيذية أنه إذا اتفق الزعماء العرب على بعض التعديلات فإن الأمير فهد لن يقف ضدها (**المصدر نفسه**، ٣٠/١٠/١٩٨١). وكل ما ورد على لسان عرفات بشأن المشروع السعودي لم يعد الايماءات التي من هذا القبيل، والتي تدل، وخصوصاً إذا أخذت مع ما يتوافر للمصادر المعنية من معلومات، على أن الزعيم الفلسطيني، مع ترحيبه ببعض بنود المشروع، يؤثر أن يجري التداول بشأنه في إطار العمل العربي المشترك.

فيما عدا رئيس اللجنة التنفيذية، فإن معارضي المشروع على الساحة الفلسطينية أفاضوا في الأحاديث التي تبين دوافعهم لمعارضته.

وقد أجمع المعارضون الرافضون للمشروع على اعتباره استطراداً لسياسة كامب ديفيد وليس بديلاً لها، وعلى أنه محاولة لاخراج هذه السياسة من المأزق الذي تتعثر فيه.

وهناك، من بين الفلسطينيين، من أعلنوا رفضهم للمشروع لأنهم في الاساس يرفضون أية تسوية سياسية لا تؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني، دون أن يفوتهم أن يتحدثوا عن مبررات رفضهم لهذا المشروع بالذات، أيضاً (أنظر، مثلاً، تصريح أحمد اليماني في **الهدف**، العدد ٥٥٩، ٢٤/١٠/١٩٨١؛ وافتتاحية **المصدر نفسه**، العدد ٥٦٠، ٣١/١٠/١٩٨١)؛ حيث يمكن معرفة وجهة نظر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وممثلها في اللجنة التنفيذية.

وفي الجبهة الديموقراطية، تركزت الاعتراضات على تجاهل بنود المشروع السعودي لدور منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك، لدور الاتحاد السوفياتي والدول الصديقة الأخرى. وقد رد الأمين العام للجبهة، نايف حواتمة، أصول المشروع إلى الأجواء التي رافقت انعقاد القمة العربية في عمان قبل سنة، حين «ارتفعت صيحات الرياض وعمان والرباط والخرطوم وغيرها... داعية إلى تقديم البديل عن اتفاقات كامب ديفيد». ويرى حواتمة أن «الحلقة المركزية، في دعوات المشروع البديل، هي عملية القفز عن منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني». كما يرى أن المبادرة السعودية «تقوم على التنصل من قرارات القمم العربية بدءاً من قمة الجزائر ١٩٧٣ حتى يومنا». يضاف لهذا، طبقاً لرأي حواتمة، أن المبادرة «تتجاهل عن سبق إصرار الاطار الدولي لبحث القضية الفلسطينية ومعضلات الصراع العربي الاسرائيلي»، وأنها بهذا «تستجيب للهيمنة الأميركية وعزل القوة الصديقة لنضال شعبنا في موازاة الامبريالية الأميركية الحليفة الاستراتيجية المعلنة للعدو الصهيوني» (**الحرية**، العدد ١٠٣٨، ٩/١١/١٩٨١).

وعصام القاضي، الأمين العام لمنظمة الصاعقة، وهو، في الوقت نفسه، عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا، ركز من جانبه، إضافة لما تقدم، على القول بأن المشروع السعودي يتناقض «تناقضاً حاداً مع الميثاق الوطني الفلسطيني»، معتبراً المشروع «خروجاً صارخاً على ما تم الاجماع عليه في مؤتمرات القمة العربية من حيث عدم جواز أن تنفرد دولة عربية بطرح أو تبني أية حلول لا تتم مناقشتها وتبينها خلال اجتماع عربي» (**المصدر نفسه**).

بين رافضي المشروع، يرى نمر صالح (أبو صالح)، عضو اللجنة المركزية «فتح»، أن هذا المشروع لا ينبغي أن يبحث وفقاً لنصوص بنوده «وإنما بأهدافه وغاياته»، ولذا فهو يعتقد أن اقرار المشروع من قِبل القمة العربية «يعني ضرب التضامن العربي المستند إلى البرنامج الوطني المناهض لكامب ديفيد والتخلي عن الحقوق الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني والأمة العربية» (**السفير**، ٩/١١/١٩٨١).

أما صلاح خلف (أبو أياد)، فقد انصب انتقاده على البند السابع من المشروع لأنه يتعارض مع الميثاق الوطني الفلسطيني. ويخشى خلف «أن أي كلام حول هذا البند السابع من